



Photo Source: Saudi Press Agency



Gulf Research Center
Knowledge for All

العلاقات السعودية الأوروبية:

نحو شراكة استراتيجية

د. عبدالعزيز بن مقر

مؤسس ورئيس مركز الخليج للأبحاث





العلاقات السعودية الأوروبية: نحو شراكة استراتيجية سبتمبر 2026

مقدمة

تتجه العلاقات بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي نحو آفاق استراتيجية أرحب؛ فبعدما اقتصر التعاون بين الجانبين تقليدياً على مجالات التجارة والطاقة والتمكين الاقتصادي، يتسع نطاق الشراكة المشتركة ليشمل تعزيز الحوار السياسي، والدبلوماسية الإقليمية، والأمن، والاستثمار، والتكنولوجيا، والترابط الإقليمي، فضلاً عن التحول في مجال الطاقة. وقد أسهم الدور الدولي المتنامي للمملكة، بالتوازي مع حرص الاتحاد الأوروبي على توثيق انخراطه مع القوى الفاعلة في منطقة الخليج، في إرساء ركائز متينة لتعزيز آفاق التعاون الثنائي.

وبات الاتحاد الأوروبي ينظر إلى المملكة العربية السعودية بوصفها شريكاً ثنائياً وإقليمياً محورياً؛ إذ اقترح تقرير البرلمان الأوروبي لعام 2025 بشأن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة "شراكة استراتيجية" شاملة، تتجاوز مجالات السياسة الخارجية والأمن، والتجارة والاستثمار، والطاقة والمناخ، لتشمل التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والربط الإقليمي، بالإضافة إلى التعليم والبحث العلمي والثقافة. كما أشاد التقرير بالدور الدبلوماسي المتنامي للمملكة ومساهمتها الحيوية في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

وجاء موقف المجلس الأوروبي ليعزز هذا التوجه، فقد أكد رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا، قائلاً: "ترتكز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي على الحوار السياسي والتنسيق والمشاركة، بهدف تعزيز السلام والأمن والازدهار على المستوى العالمي والإقليمي لصالح شعوب منطقتنا وخارجها. إن ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا مترابطون. وقد حان الوقت لتعميق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي"

ومن ثم، يتبلور السؤال الجوهرى للمرحلة القادمة من العلاقات السعودية الأوروبية حول السبل الكفيلة بإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الشراكة وتحويلها إلى مخرجات استراتيجية ملموسة. وفي هذا الصدد، تُشكل المفاوضات القائمة حول اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الإطار الأساسي لتحقيق تلك الغاية.



التوجه نحو شراكة استراتيجية

نجحت المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي في إرساء أطر تعاون متعددة، شملت المشاورات السياسية، والحوارات الاقتصادية، فضلاً عن الإطار الشامل للشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. كما أتاحت ترتيبات التعاون بين جهاز العمل الخارجي الأوروبي ووزارة الخارجية السعودية المقومات اللازمة لتأسيس انخراط دبلوماسي أكثر عمقاً بين الجانبين.

كما ستستكمل اتفاقية الشراكة الاستراتيجية المقترحة هذه الآليات وتعمل على تطويرها. ففي يوليو 2025، اقترح الاتحاد الأوروبي بدء مفاوضات بشأن اتفاقيات شراكة استراتيجية منفصلة مع دول مجلس التعاون الخليجي الست، بهدف توفير إطار ملزم قانوناً وهيكل مؤسسي لتعميق العلاقات الثنائية. ووصف البرلمان الأوروبي اتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع المملكة العربية السعودية بأنها فرصة لتوسيع نطاق التعاون ليشمل السياسة الخارجية والأمنية، والتجارة والاستثمار، والطاقة والمناخ، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والربط الإقليمي، والبحث العلمي، والتعليم، والثقافة.

وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، يمكن لاتفاقية الشراكة الاستراتيجية أن تتيح آلية لإقامة علاقة أكثر شمولاً مع الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فتمثل الاتفاقية فرصة لتعزيز انخراطه بصورة أكثر تنظيمًا مع المملكة، باعتبارها قوة إقليمية رئيسية، وشريكًا اقتصاديًا، ومنتجًا للطاقة، وفاعلاً دبلوماسيًا.

التعاون السياسي والإقليمي

يمثل الدور الدبلوماسي المتنامي للمملكة العربية السعودية بُعدًا بالغ الأهمية في علاقتها مع أوروبا؛ إذ وسّعت المملكة نطاق جهودها في الوساطة وتهدئة التوترات في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب مشاركتها بصورة أكثر فاعلية في الدبلوماسية الدولية بوجه عام.

وقد أشاد البرلمان الأوروبي بالإسهامات الدبلوماسية السعودية في عدد من الملفات، من بينها غزة وسوريا ولبنان واليمن والسودان، والأمن في البحر الأحمر، إضافة إلى الصراع في أوكرانيا. كما سلّط الضوء على دور المملكة في تعزيز الأمن البحري، ومكانتها الدولية بوصفها فاعلاً دبلوماسيًا بارزاً على المستويين الإقليمي والدولي.



ويفتح هذا التحول آفاقًا لترسيخ التنسيق السياسي بين الجانبين؛ إذ يمتلك الاتحاد الأوروبي أدوات دبلوماسية واقتصادية وإنسانية يمكن أن تتكامل مع النفوذ الإقليمي للمملكة العربية السعودية. وفي المقابل، تمثل السعودية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي شريكًا محوريًا قادرًا على التواصل مع الأطراف الإقليمية، والمساهمة في جهود تسوية النزاعات وخفض التصعيد.

وتظل القضية الفلسطينية حاضرة بقوة؛ إذ تواصل السعودية دعمها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وفق مبدأ حل الدولتين، وهو الحل الذي يراه الاتحاد الأوروبي إطارًا أساسيًا للتوصل إلى تسوية دائمة. ولذلك، فإن التنسيق الوثيق بين الجانبين من شأنه أن يعزز الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وتبرز أيضًا فرص أخرى للتعاون الإقليمي في بعض القضايا، مثل سوريا ولبنان واليمن والسودان. وبدلاً من اقتصر التعاون على معالجة الأزمات كلٌّ على حدة، يمكن للجانبين تطوير مشاوراتهما السياسية بشأن المستجدات الإقليمية، وتحديد المجالات التي تتكامل فيها قدراتهما الدبلوماسية.

التعاون الأمني والبحري

أدى تدهور البيئة الأمنية الإقليمية خلال عام 2026 إلى تعزيز الحاجة إلى توسيع نطاق الحوار الأمني بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي. وتمثل منطقة الخليج ومضيق هرمز والبحر الأحمر ومضيق باب المندب ممرات حيوية للتجارة الدولية وتدفقات الطاقة، ما يجعل أمنها مصلحة مشتركة لكل من المملكة والدول الأوروبية.

ويمثل الأمن البحري أحد أوضح المجالات التي يمكن أن تشهد تعاونًا عمليًا بين الجانبين. وقد دعا البرلمان الأوروبي تحديدًا إلى تعزيز التعاون السياسي والاستخباراتي بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي، من خلال عملية الأمن البحري الأوروبية في البحر الأحمر، والمعروفة بـ "عملية أسبيدس" إلى جانب تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ويمكن أن يمتد التعاون إلى ما هو أبعد من الأمن البحري ليشمل الأمن السيبراني، ومكافحة الإرهاب، وحماية البنية التحتية الحيوية، وإدارة الأزمات. وترتبط هذه المجالات بصورة متزايدة بالمرونة الاقتصادية والأمن الوطني. ولذلك، فإن إرساء حوار أمني أكثر تنظيمًا في إطار اتفاقية الشراكة الاستراتيجية قد يوفر آلية فعالة للتعامل مع هذه التحديات، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات السعودية والأوروبية.



وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، يمكن للتعاون الوثيق مع أوروبا أن يدعم جهودها لتعزيز قدرتها على الصمود وتطوير قدرات أمنية متقدمة. أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فإن الموقع الجغرافي للمملكة ونفوذها الإقليمي يجعلانها شريكًا مهمًا في حماية طرق الملاحة البحرية والتعامل مع التحديات الأمنية العابرة للحدود بمفهومها الأوسع. وكما أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين: "باعتباركم شريكًا استراتيجيًا لنا، سنعمل معكم بشكل وثيق لخفض التصعيد وحماية الاستقرار الإقليمي. ويمكنكم الاعتماد على دعمنا الكامل في هذه الأوقات المضطربة. وستزداد قوة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي خلال المرحلة المقبلة."

التجارة والاستثمار والتحول الاقتصادي

لا يزال التعاون الاقتصادي يمثل الركيزة الأساسية للعلاقات بين المملكة والاتحاد الأوروبي؛ فالبرلمان الأوروبي يشير إلى أن هذا التعاون يمثل حجر الزاوية في العلاقات الثنائية، مشيرًا إلى الفرص الواعدة في مجالات الطاقة المستدامة، والمواد الخام الحيوية، وتكنولوجيا المعلومات، وريادة الأعمال.

ومع ذلك، تشهد طبيعة هذه العلاقة تحولًا متسارعًا؛ إذ تفتح رؤية المملكة 2030 آفاقًا واسعة أمام تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا والخبرات والشراكات في مجالات التصنيع المتقدم، والتقنيات الرقمية، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، والسياحة، والطاقة المتجددة. وبينما تتمتع الشركات الأوروبية بموقع يؤهلها للاستفادة من هذه الفرص والمشاركة فيها، تتيح القدرات الاستثمارية السعودية فرصًا متزايدة لتعزيز الاستثمارات المتبادلة بين الجانبين.

كما يشكل مجال الربط الإقليمي أرضية أخرى للتقارب بين الجانبين؛ حيث يمكن للممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، أن يربط بين منطقة الخليج وأوروبا وآسيا من خلال شبكات النقل والطاقة والبنية التحتية الرقمية. وقد سلط البرلمان الأوروبي الضوء على فرص التعاون المحتملة في مجالات الربط الكهربائي وكابلات نقل البيانات، والبنية التحتية للهيدروجين الأخضر، وشبكات النقل متعدد الوسائط، مع التأكيد على الأهمية الاستراتيجية للممر الاقتصادي في تعزيز الترابط الإقليمي والتكامل الاقتصادي.

وتزداد أهمية تطوير شبكات ربط قادرة على الصمود في ظل تصاعد المنافسة الجيوسياسية والاضطرابات التي تشهدها حركة التجارة العالمية، والتي تكشف عن مواطن ضعف في سلاسل الإمداد الدولية. ويتيح الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية، إلى جانب القدرات



التكنولوجية والمالية والصناعية التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي، فرصًا واسعة للتكامل وتضافر الإمكانيات بين الجانبين في هذا المجال.

الطاقة والمواد الخام الحيوية

تظل الطاقة محورًا أساسيًا في العلاقات السعودية الأوروبية، رغم أن نطاق التعاون يتجاوز حاليًا مجالي النفط والغاز التقليديين. فبينما تحافظ السعودية على موقعها كمنتج رئيسي للطاقة عالميًا، فإنها تستثمر بقوة في الوقت نفسه في مجالات الطاقة المتجددة، والهيدروجين، وتخزين الطاقة، وغيرها من التقنيات المرتبطة بالتحول في قطاع الطاقة.

وقد حدد البرلمان الأوروبي مجالات الهيدروجين الأخضر، والوقود المستدام، والطاقة المتجددة، والجيل الجديد من البنية التحتية للطاقة، باعتبارها مجالات ذات فرص تعاون واعدة. وتوفر طموحات السعودية في مجال الطاقة المتجددة، إلى جانب الإمكانيات التكنولوجية الأوروبية، فرصًا لإقامة مشاريع مشتركة تخدم الأهداف الاستراتيجية للطرفين في مجالي الطاقة والمناخ.

وتمثل المواد الخام الحيوية مجالًا واعدًا آخر للتعاون. إذ تسعى المملكة العربية السعودية إلى تطوير قطاع التعدين والثروة المعدنية في إطار استراتيجيتها لتنويع الاقتصاد، في حين يعمل الاتحاد الأوروبي على تنويع سلاسل الإمداد الاستراتيجية. ولذلك، فإن التعاون المشترك في مجالات التعدين، ومعالجة المواد الخام، والصناعات التحويلية، سيدعم تطوير القطاع الصناعي السعودي، ويسهم في الوقت ذاته في تعزيز مرونة سلاسل الإمداد الأوروبية.

التكنولوجيا ورأس المال البشري

من المرجح أن تتحول التكنولوجيا والابتكار إلى ركيزتين أساسيتين في مسار العلاقات بين الجانبين؛ إذ تولي أجندة التحول في المملكة أهمية كبيرة للذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية الرقمية، والبحث العلمي، والتقنيات المتقدمة، في حين تمتلك المؤسسات والشركات الأوروبية الإمكانيات القادرة على التكامل مع هذه الطموحات.

وقد حدد البرلمان الأوروبي مجالات الذكاء الاصطناعي، والحكومة الرقمية، والبحث العلمي، والتعليم، والربط الإقليمي، باعتبارها مجالات رئيسية لتوسيع نطاق التعاون. كما شجع على بناء شراكات أقوى بين المؤسسات التعليمية والبحثية في أوروبا والسعودية من خلال برامج مثل "هورايزون أوروبا" و"إراسموس موندوس".



وبناءً على ذلك، فإن تعزيز التعاون في مجالات البحث العلمي، وتبادل الطلاب، والشراكات التكنولوجية، من شأنه أن يخلق روابط مؤسسية طويلة الأجل. كما ينعكس التبادل بين الشعوب على تطوير العلاقات بين الجانبين، لا سيما من خلال تسهيل حركة الأفراد وتيسير إجراءات التأشيرات؛ حيث أشار البرلمان الأوروبي إلى الأهمية الاقتصادية والثقافية للزوار السعوديين إلى أوروبا، بل ودعم تقديم المزيد من التسهيلات في التأشيرات.

الخاتمة

تتجه العلاقات السعودية الأوروبية نحو شراكة إستراتيجية أكثر شمولاً؛ إذ بات النفوذ الدبلوماسي المتنامي للمملكة، إلى جانب تحولها الاقتصادي، ومكانتها البارزة في سوق الطاقة، وقدراتها الاستثمارية، ودورها الفاعل في الأمن الإقليمي، يتوافق بصورة متزايدة مع المصالح الأوروبية الرامية إلى تعزيز الشراكات في منطقة الخليج.

وتبرز "اتفاقية الشراكة الإستراتيجية" باعتبارها الفرصة الأوضح لإضفاء الطابع المؤسسي على هذا التطور؛ إذ لا تكمن أهميتها فحسب في إرساء هيكل رسمي للعلاقات بين الجانبين، بل في خلق آلية جديدة تضمن تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والأمني على نحو متناسق ومتكامل.

وبناءً على ذلك، يتعين أن تُبنى العلاقة المستقبلية بين الجانبين على عدة أولويات مترابطة، تشمل: التنسيق السياسي والدبلوماسي؛ التعاون الأمني الممتد ليشمل أمن الملاحة البحرية والأمن السيبراني؛ التجارة والاستثمار؛ الطاقة والمواد الخام المهمة؛ شبكات الربط الإقليمي والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا؛ التكنولوجيا والابتكار؛ بالإضافة إلى التعليم ورأس المال البشري. وتُشكّل القمة الثانية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، المقرر عقدها في المملكة العربية السعودية في أكتوبر 2026، فرصة إضافية لدفع هذه الأولويات نحو الأمام.

وفي نهاية المطاف، سيعتمد مسار هذه العلاقة على قدرة الجانبين على الانتقال من حيز الحوار إلى التعاون المؤسسي المستدام. وقد توفر اتفاقية الشراكة الاستراتيجية، حال نجاحها، الأساس اللازم لتحقيق ذلك، بما يتيح للمملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي بناء شراكة تعكس تنامي مصالحهما الاستراتيجية المشتركة.

د. عبد العزيز بن مقر هو مؤسس ورئيس مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Jeddah**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel: +44-1223-760758
Fax: +44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع